الثابت المتغير في المجتمع المدني الجزائري بين الأمس واليوم

د/أوذاينية عمر
جامعة بسكرة

الملخص :

يسعى هذا المقال لإبراز أن الدولة الحديثة بمعناها الواسع السياسي والمدني القانوني لا تقوم إلا على قاعدة وجود مجتمع سياسي متعدد ومجتمع مدني أكثر تعدد، يستندان إلى نفس المبادئ والقيم الديمقراطية في إدارة شؤون المجتمع ككل. فالمجتمع السياسي من جانبه يهدف في نهاية المطاف إلى الوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها (الأحزاب الحاكمة وأحزاب المعارضة)، والمجتمع المدني من جانبه لا يسعى للوصول إلى السلطة بل يعمل على السهر بصفة جماعية على أن تطبق مؤسسات الدولة روح القوانين بصفة عادلة بما يساهم في إضفاء فضائل النمو في ظل التوازن الاجتماعي.

غير أن المجتمع الجزائري الحديث تشكل في ظروف خاصة ذات علاقة بالحقبة الاستعمارية وثورة التحرير، انتقالا إلى الاستقلال ومقتضيات بناء مؤسسات الدولة في ظل نظام حكم يهيمن على مفاصل الدولة في ظل الأحادية والتعددية الشكلية. وهو ما ساهم في ظهور اختلالات يسعى المجتمع المدني والسياسي إلى التقليل منها لتحقيق التوازن الاجتماعي دائم.

Résumé:

Cet article vise à mettre en évidence le fait que l'Etat moderne dans le sens large du droit politique et civil ne se fonde pas seulement sur l'existence d'une société politique et civile partageant les mêmes principes et valeurs de la démocratie dans la gestion des affaires de la société entière. La société politique a pour objectif principal d'accéder au pouvoir ou d'y participer, tandis que la société civile ne cherche pas à accéder au pouvoir, plutôt elle veille collectivement que les institutions de l'Etat appliquent l'esprit de la loi de façon équitable qui contribue à répandre les vertus de la croissance dans le cadre de l'équilibre social .

Cependant, la société algérienne moderne a été formée dans des circonstances spéciales liées à l'époque coloniale et la révolution algérienne, une transition vers l'indépendance et la construction des institutions étatiques sous la domination d'un système qui contrôle les rouages de l'Etat sous l'unilatéralisme et le multipartisme formel. Ce qui a contribué à l'émergence de déséquilibres que les sociétés civile et politique cherchent à atténuer afin d'atteindre l'équilibre social permanent.

Mots clés:
Société politique – société civile – équilibre social – ONG.

إذا كانت الدولة الحديثة بمعناها الواسع السياسي والمدني القانوني لا تقوم إلا على قاعدة وجود مجتمع سياسي متعدد ومجتمع مدني أكثر تعدد، يستندان إلى نفس المبادئ والقيم الديمقراطية في إدارة شؤون المجتمع ككل (1) من خلال أهداف ووظائف المنظمات التي ينتمي إليها على اعتبار أن المجتمع السياسي يهدف في نهاية المطاف إلى الوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها (الأحزاب الحاكمة، وأحزاب المعارضة)، فإن غاية المجتمع المدني ليس الوصول إلى السلطة في الدولة وإنما السهر بصفة جماعية على أن تطبق مؤسسات الدولة روح القوانين بصفة عادلة بما يساهم في إضفاء فضائل النمو في ظل التوازن الاجتماعي (2).

والمجتمع المدني يمثل في آن واحد قوة على الأرض يمكن لها أن تساعد في الوصول إلى السلطة من يخدمها أو تسعى لمنعه من الوصول إليها من خلال آليات الانتخاب كقاعدة لشرعية السلطة في الدولة المدنية الحديثة.

إن مفهوم المجتمع المدني القائم على روح المواطنة والمشاركة المسؤولة الحرة والواعية يعتبر الضامن الأساسي الداعم لمؤسسات الدولة الحديثة والناظم لديمومة وديناميكية سلطتها. حيث يساهم في منع هيئاتها ومنفذي سياساتها من التعسف في استخدام السلطة وتبديد مقدرات المجتمع بالمشاركة ضمن قيم المجتمع المدني في تشكيل سياسات الدولة وبناء شرعيتها، فكيف حدث ويحدث ذلك في المجتمع عموما والمجتمع الجزائري على وجه الخصوص؟

إن ما حدث تاريخيا في المجتمعات الغربية لما يسمى اصطلاحا لـ « ONG »، المنظمات غير الحكومية ودورها في نصرة الكثير من القضايا الداخلية في كل مجتمع وفي القضايا الإقليمية والدولية في معارضة سياسات الحكومات كمعارضة الحرب في البلدان العربية المنتهجة من قبل الكثير من الدول الغربية، على غرار معارضتها لساركوزي في حربه على ليبيا، ومعارضة كاميرون في الحرب على سوريا ووقوف المجتمع المدني الألماني ضد مشاركة ألمانيا في التآمر على سوريا ونضال المجتمع المدني في اليونان ضد حكومته، وضد اليمين المتطرف في مواقفه العنصرية ضد المهاجرين من إفريقيا وآسيا، لم يتأت دفعة واحدة، بل كان نتاج تراكمات نضالية لمختلف شرائح المجتمع. أفرزت هذه النضالات تنظيمات مسلحة بالوعي المجتمعي سعت لفرض الحقوق المدنية والمواطنية في إدارة الشأن

العام في الدولة الحديثة (الغربية) (3).

وموضوع بهذا الشمول والتعقد والتشابك، يحتاج إلى ملتقيات ودراسات متعددة التخصصات القانونية والسياسية والاجتماعية والدراسات الإستراتيجية الشاملة. إلا أن مجال الموضوع المعالج يقتصر على المجتمع المدني في الجزائر. وذلك من خلال التعريف بالوظائف والأهداف التي أدت إلى بروز منظمات المجتمع الجزائري قبل وأثناء ثورة التحرير كمرجعية أساسية لشرعية ودور المجتمع المدني في جزائر النضال ضد المستدمر من خلال الأحزاب السياسية المتعددة والمنظمات الأخرى تحت مسميات ثقافية ورياضية واجتماعية كالكشافة الإسلامية الجزائرية وجمعية العلماء المسلمين ذائعة الصيت داخل التراب الوطني وخارجه. نشطت هذه المنظمات بفعالية رغم شح إمكانياتها والمضايقات التي كانت تتعرض لها ولكن بفضل الإدارة والإرادة وحسن التدبير تمكنت دائما من تجاوز العقبات والمؤامرات الكيدية من قبل المستعمر والموالين له من الجزائريين (4). ولا نستغرب ما كان يقوم به الكولون وممثلو الإدارة الاستعمارية من التضييق على أعضائها وعلى أنشطتهم التي كانت تكشف الممارسات الكولونيالية للإدارة والمستدمرين والجندرمة والعسكريين والمتعاونين من القياد وأتباعهم خاصة في المناطق ذات الحكم العسكري بدء من تخوم الصحراء إلى أقصى الحدود الغربية للبلاد حيث لا سلطة لشيء اسمه القانون. ولعل هذا القمع الاستعماري الاستدماري هو الذي دفع بالجزائريين إلى تعميق الروح النضالية وتوحيد إرادتهم بعد ذلك للإعداد لثورة التحرير بقيادة التسمية الجديدة للحركة الثورية التي تمكنت في ظرف قياسي من جمع شمل المناضلين من كل الاتجاهات في بوتقة واحدة بعد إعلان الثورة باسم جبهة التحرير الوطني، مع أنها لم تكن معروفة إلى حين إعلان الثورة رغم قوة الجهاز الأمني والاستخباراتي الاستعماري الذي ملأ أغلب السجون "بالأهالي" (Indigènes) بمجرد الشك فيهم؛ فحتى الناشطين من الطلاب الجامعيين آنذاك على قلتهم يستجوبون لمجرد ذكر الجزائري أو الوطن الجزائري. وهو ما رواه لنا حاج مسعود أحمد، المدير العام لمعهد الإحصاء والاقتصاد التطبيقي، طالب ومناضل، انضم إلى ثورة التحرير بعد اندلاعها. كان ينشط تحت إمرة القيادة المشتركة لعبد السلام بلعيد ومحمد الصديق بن يحي (5).

لقد كانت الأنشطة الجمعوية في أوج قوتها للترويج للحقوق الوطنية والتعبير عن كل ذلك بالأناشيد الوطنية لاسيما في صفوف الكشافة الإسلامية الجزائرية ومن خلال المسرحيات والأنشطة الرياضية على غرار مولودية الجزائر التي كانت تعبر بكل قوة عن

الروح الجزائرية في مواجهة الفرق الرياضية المشكلة من أبناء المعمرين (6) وكذلك الشأن بالنسبة للنوادي الخاصة بالعمال والمتقاعدين الذين أنهوا الخدمة في الجيش الإستعماري وجمعيات الجزائريين في المهجر وعلى وجه الخصوص في فرنسا ذاتها. حيث كانت تلاحظ إرادة الجزائريين في الرغبة في النضال من أجل التحرر. ولذا فإن ادعاء الكثير من الباحثين الذين يصادرون تاريخ النضال المجتمعي الجزائري بحجة الأمية أو عدم القدرة على التنظيم في منظمات يجافي الحقيقة ويصادر جزءا مهما من نضالنا الوطني.

إذا كان الكثير من المنظرين للمجتمع المدني يعتبرون الأحزاب السياسية إلى جانب الجمعيات المتعددة من المكونات الأساسية للمجتمع المدني ويتخذون من الغرب هو النموذج الحي وربما الوحيد الذي يقاس عليه حرية ودور المجتمع المدني فإنهم يتناسون عن قصد أو عن غير قصد وجود الاستعمار ككابح لنمو وتطور المجتمع المدني بحرية تحت النير الاستعماري وتحت هيمنة ثقافية لا نظير لها بالنسبة للشعوب المستعمرة. بعد ذلك توجه الانتقادات لنشوء مجتمع مدني مشوه لا يلعب دور مماثلا للمجتمع المدني في الغرب الأوروبي في الدفاع عن الحقوق المدنية. علاوة على الانخراط في هذه الجمعيات الغربية التي كانت تحاول أن تمد روابط مع الجمعيات الأخرى غير الغربية لتكون أدواتها لضمان التبعية والعمالة في كثير من الأحيان. كما أنها تستعملها عند الضرورة للضغط على المجتمعات الحديثة العهد بالاستقلال. وتسعى لاستخدامها ليس للتغيير الإيجابي نحو الأفضل ولكن بهدف خدمة مصالحها. وذلك ما حدث أكثر من مرة في العديد من الدول التي كانت تناهض العنجهية الاستعمارية دون إغفال سوء تصرفات بعض قيادات ما بعد الاستقلال. فالانقلاب على مصدق في إيران وتشجيع الثورات المضادة كما هو الشأن في أمريكا اللاتينية والانقلابات التي تبدو غامضة وتؤيدها الدول الغربية الكبرى لأنها تسير في اتجاه خدمة مصالحها وحتى التغييرات التي تحدث داخل الأنظمة الموالية لها سواء بالانقلابات أو الاغتيالات تمثل شواهد كثيرة في التاريخ المعاصر على وجود يد المستدمر في عرقلة النمو العادي للمجتمع

ككل ومن ثم النمو والتطور الطبيعي للمجتمع المدني في أوضاعه الواقعية. إن المجتمع المدني في بلدان العالم الثالث ليس بالضرورة أن يكون مطابقا للنموذج الغربي أو لا يكون، فالتنوع التاريخي والمعطيات الثقافية والفكرية تطبع المؤسسات الاجتماعية بطابعها المتميز

دون إصدار حكم عن أيها أفضل. بل من الحري ترك الحكم للتاريخ وللوقائع اليومية. والتجربة الجزائرية بحكم نضالها الفريد من نوعه إذا ما قورنت بثورات القرن العشرين التي بدون مبالغة ولا تشدد تعتبر أعظمها على الإطلاق لأنها أحدثت تغييرات جذرية في المجتمع فضلا عن تحرير الوطن من هيمنة مائة واثنان وثلاثون سنة من الاستعمار الفرنسي. استطاعت أن تنظم الشعب الجزائري وتوحد إرادته فأسست تنظيما سياسيا تمثل في جبهة التحرير الوطني الذي قاد النضال إلى غايته النبيلة ونظم جيش التحرير الوطني من أبناء الفلاحين الذين كانوا يشكلون أعلى نسبة من الشعب الجزائري. فضلا عن بعض المثقفين والمناضلين على قلتهم من بين فئة البرجوازية الصغيرة التي كان أعضاؤها يعدون على الأصابع. كما أسست منظمة عمالية مستقلة عن النقابات الاستعمارية (7). ساهمت بفعالية في دعم الثورة بالمال والسلاح والرجال مما أهلها لأن تكون الشريك الأول في صناعة الاستقلال واحتلال دور الشريك الفاعل في مرحلة التنمية والنمو وهي الميزة التي لا تتوفر لبقية النقابات في العالم وفي محيطنا الجغرافي القريب اللهم إذا استثنينا النقابة التونسية رغم ما تعرضت له من مؤامرات من السلطة آنذاك.

والنقابات بصفتها شريكا اجتماعيا لا مناص عنه في مختلف المراحل من الاستقلال السياسي للجزائر في سنة 1962 إلى يومنا هذا، سواء أكان عملها تأييدا أو معارضة أو مساندة أو التزاما أو مشاركة، مثلت العنصر الرئيس في التوازن الاجتماعي بين السلطات العمومية وأرباب العمل. وكل مخالفة لهذا النمط ينجم عنها اختلال في البنية الاجتماعية.

وعلى حد تعبير عبد الحميد مهري وهو قيادي في الحركة الوطنية قبل وأثناء وبعد حصول الجزائر على الاستقلال السياسي "أن المطلوب بعد الاستقلال هو تكريس الجهد العام لبناء الدولة الجزائرية وفق المنظور التي نادت به الثورة قبيل انطلاق الثورة المسلحة أي الإبقاء على صيغة الجبهة أي صيغة جمع كل الطاقات ومشاركتها في وضع أسس الدولة الجزائرية التي تحتضن جميع أبنائها"(8).

إن ما وحد الجزائريين وجمع إرادتهم هو هدف تحقيق الاستقلال السياسي والانفصال عن فرنسا الاستعمارية ولذلك كان تشكيل المجتمع المدني أثناء الثورة التحريرية مهما لمواصلة الكفاح المسلح ومؤازرة جبهة التحرير وتكوين أرضية للمجتمع الجديد المحدد في بيان أول نوفمبر 'دولة ديمقراطية شعبية في إطار المبادئ الإسلامية'.

دور المجتمع المدني في ثورة التحرير :

فجرت ثورة نوفمبر 1954 طاقات الشعب الجزائري ووحدته حول هدف أساسي هو الاستقلال واسترجاع السيادة الوطنية الجزائرية وبناء الدولة الجزائرية الديمقراطية الشعبية في إطار المبادئ الإسلامية السمحاء. هذه الأهداف السامية مكنت ضمن أحد جوانبها المشرقة من الالتفاف حول جبهة التحرير الوطني بجناحيها المدني والعسكري المنظمة المدنية لجبهة التحرير الوطني، وجيش التحرير الوطني.

في هذا الإطار أتى إنشاء المنظمات الجماهيرية كمنظمة التجار الجزائريين، وانفصال العمال الجزائريين لتأسيس الاتحاد العام للعمال الجزائريين في 1956/02/24 بقيادة الشهيد عيسات إيدير رحمه الله، والانضمام الطوعي الحر لمنخرطي الكشافة الإسلامية الجزائرية إلى جيش وجبهة التحرير وجمعية العلماء المسلمين التي حلت نفسها تلقائيا وانظم أعضاؤها بصفة فردية إلى صفوف المناضلين فشكلوا النواة الأولى للقضاء أثناء ثورة التحرير لتمكين الجزائريين من الاحتكام إلى مؤسسة من مؤسسات الثورة آنذاك. من جانبه قدم الالتحاق الجماعي للاتحاد العام للطلبة المسلمين في 19 ماي 1956 إضافة نوعية للثورة في تشكيل نواة الدبلوماسية الجزائرية وإطارات للجزائر المستقلة بعد ذلك. كما كان الشأن فيما يتعلق بانضمام الكثير من الجمعيات النسوية والشبانية والرياضية والفنية التي شكلت قاعدة أساسية للنضال من أجل القضية الوطنية ورفض العمل في كنف السلطة الاستعمارية. وهذا رغم بقاء الكثير من الجزائريين في عملهم في المؤسسات الفرنسية في الجزائر أثناء الثورة كما أوردها بن آشنهو في كتابه تكون التخلف في الجزائر وغيره من الباحثين والمؤلفين وشهادات من قادة ثورة التحرير (9).

يعتبر المجتمع المدني في الجزائر شريكا أساسيا في صناعة النصر وفي التضحية المشتركة من أجل القضية الوطنية وعلى جميع المستويات. وهو ما يفسر الدور الذي أداه ويؤديه بصفة خاصة الاتحاد العام للعمال الجزائريين وبقية الاتحادات الأخرى من فلاحين وشباب ونساء وكل القوى الحية في المجتمع الجزائري التي شاركت في صنع تاريخ الجزائر الحديث داخل دواليب الدولة الجزائرية. كما أننا نجد هذه المهام محددة بدقة في الميثاق الوطني لسنة 1976.

قام المشروع الاجتماعي الجزائري آنذاك على ثلاث محاور كبرى هي الثورة الثقافية لتحرير الإنسان الجزائري من الجهل وما يتطلبه ذلك من ديناميكية في التربية والتعليم

والتكوين والبحث العلمي، والأنشطة الثقافية والفكرية والرياضية، ومحو الأمية جعلت مؤسسات الدولة المنشأة حديثا أو الموروثة عن العهد الاستعماري لا تلبي كل الاحتياجات الملحة واليومية للمواطنين لتحقيق كل أهداف هذه الإستراتيجية رغم ما أنجزته من مؤسسات وهياكل وتنظيمات، والثورة الصناعية الرامية إلى التحكم في الثروات المعدنية الوطنية واستخراجا وتحويلا وتصنيعا للاستجابة للحاجات المتزايدة وما رافق ذلك من إنشاء طبقة عاملة وطبقة وسيطة، وقيادات ونخبا لمختلف شرائح المجتمع، والثورة الزراعية التي كانت تهدف إلى تحرير الفلاح الجزائري وجعله مواطنا منتجا يساهم في تحقيق الأمن الغذائي ويقلل من التبعية الغذائية، وما رافق ذلك من إنشاء الاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين كمنظمة وطنية طلائعية تمثل عالم الريف الذي كان وقود ثورة التحرير ومثل بكل صدق حاضنة النضال الوطني. وهذا ما أكده البروفيسور عبد الرحمن بوزيدة في كتابه المشروع الاجتماعي الجزائري. (10).

مثل التنظيم الطلابي آنذاك طليعة المجتمع المدني الملتزم بقضايا المجتمع، فهو يتطوع بكل العطل الأسبوعية والسنوية للعمل إلى جانب الفلاحين في المزارع والمداشر والقرى الاشتراكية التي كانت تقام في الهضاب العليا والمناطق الجبلية والصحراوية والتي أصبحت قبل ظهور نظريات التنمية المستديمة تجسيدا عمليا لسياسة التوازن الجهوي وتنمية المناطق الريفية. يكفي أن نذكر في هذا المجال عددا رمزيا ذا دلالة قوية ضمنه بين الألف قرية المقرر إنجازها كمرحلة أولى أنجزت 350 قرية في عهد المرحوم هواري بومدين أصبحت فيما بعد أغلبها مقرات لبلديات جديدة في إطار هيكلة التراب الوطني، وهي تتوفر على إطار مقبول للحياة الاجتماعية من الإدارة، والإنارة، والماء الشروب والمدرسة والمسجد والسوق... الخ.

ولو كتب لهذه السياسة أن تتواصل لما كان هناك أزمات اجتماعية عصفت بالمجتمع الجزائري وما زالت آثارها باقية إلى اليوم وستظل آثارها إلى وقت طويل.

فالتنظيم الطلابي كوجه من أوجه المجتمع المدني الجزائري يظل نموذجا يقتدى به في النضال من أجل حياة كريمة لكل الجزائريين هذا النضال الطوعي الذي مكن من الاطلاع على قضايا المجتمع الحقيقية وعلى المعاناة اليومية لمختلف الشرائح خاصة تلك التي تعاني من الفقر والمرض والجهل. في هذا الإطار ساهم طلاب الطب والسلك شبه

الطبي في الكثير من الحملات التطوعية كالتعليم ومحاربة الأمراض المتنقلة عن طريق الماء إلى جانب مختلف التخصصات في التوعية والتحسيس حول مختلف القضايا.

الميلاد القصري للتعددية السياسية وللمجتمع المدني :

إذا كانت إنجازات المرحلة السابقة كثيرة ومتعددة فإن القضايا التي تطرحها كل مرحلة تقتضي أنماطا جديدة من تسيير شؤون المجتمع وإشراك الطاقات الفاعلة فيه دون إقصاء. يبدو أنه في خضم هذه النضالات والصراعات بدأت تظهر طموحات ومتطلبات جديدة لم تأخذها السلطة الحاكمة آنذاك في الحسبان، وهي أن المجتمع الجزائري تطور وتغيرت ملامحه العامة مما يقتضي تصورات جديدة لإدارة شؤون المجتمع فضلا عن حدة الصراع بعد رحيل بومدين من أجل اعتلاء سدة الحكم وفقا لرغبات مختلف شرائح المجتمع الأمر الذي أدى إلى ظهور تياران أساسيان داخل بنية المجتمع الجزائري وإلى انقسام حاد. أدى هذا الأخير في نهاية المطاف إلى الصراعات والأزمة التي عرفتها الجزائر منذ 1986، وما تلاها وما ترتب عنها في 1989. بميلاد قصري للتعددية السياسية ولمجتمع مدني بطابع دامي وبخلفية انتقامية وبصراع مزدوج مدني ظاهريا وتآمري باطنيا، ساهمت فيه عصب من الداخل وقوى خارجية تسليحا وتمويلا ودعاية إعلامية وتسويقا سياسيا فضلا عن الأطماع الداخلية لأجنحة من النخبة الحاكمة وأطماع خارجية داعمة وممولة في ظل مخابر للدراسات والبحوث لكسر الإرادة الوطنية في النمو والتحرر وبل بخيانات وعمالة للخارج، تبينت فيما بعد ذلك من خلال الأحداث والوقائع.

ولعل ما عبر عنه أحمد موسى بدوي ملخصا دور المنظمات غير الحكومية بالنسبة للبلدان الغربية التي تدعمها ماديا والتي توجه أساليب عملها، أصبح يمثل المصدر الموثوق للمعرفة متعددة الأبعاد فيما يتعلق برسم السياسات الخارجية لهذه القوى العظمى إزاء بلدان العالم النامية. (11).

وينتهي بدوي إلى أن الاهتمام الفائق الحد بالمنظمات المدنية غير الحكومية ليس ناجما عن كونها تسعى للحفاظ على القيم الديمقراطية العالمية أو تحرص على دعم خطط التنمية الشاملة في البلدان التي تواجه صعوبات متنوعة، بل بسبب أن هذه المنظمات هي المورد الأهم للمعلومات والتحليلات والدراسات حول المجتمع. مما يتيح للقوى الكبرى فهم أوضاع العالم والتنبؤ بمساراته ثم تعزيز المساحات المحققة لمصلحة كل قوة على حدة. وهو ما يبرر المطالبات المتكررة بدمج هذه المنظمات في دائرة صنع القرار المحلي للتعامل

مع أعضائها وهم في مصدر القرار (12).

في هذا المضمار تجدر الإشارة إلى دور بعض الدول العربية المتواطئة التي استعملها الغرب الأوربي في تمرير الدعم المقدم لبعض الجماعات التي تنشط باسم المجتمع السياسي أو المجتمع المدني للوصول إلى السلطة بما في ذلك المال والسلاح وتوظيف وسائل الإعلام والدعاية والترويج لها بتناغم مع الدول الغربية.

غير أن ظهور مقاومات شعبية لحماية الدولة من التفكك وصيانة استقلالية الدولة الجزائرية، ومحاربة التطرف من مواطنين ومناضلين ووحدة المؤسسات في الدولة الجزائرية مكنت من تجاوز هذه المخاطر الكبرى، وظهرت قوى جديدة للتعبير عن مصالحها ورغبتها وإرادتها في المشاركة في السلطة وفي المقابل بدأت ملامح مجتمع مدني جديد ترتسم في الأفق استجابة للحاجات الملحة للحفاظ على استمرارية الحياة والبقاء في ظل كل هذه المتغيرات الداخلية والدولية.

وهكذا كان ظهور المجتمع المدني وانبعاثه بشكل جديد في ظل ظروف استثنائية وغير طبيعية وهو ما يميز المجتمع المدني في تسعينات القرن الماضي. حاول هذا الأخير أن يتكيف مع معطيات العالم المعاصر. هذا المجتمع المدني الذي أملته الضرورة والحاجة والظروف أصبح من الثوابت الأساسية في المجتمع الجزائري، ويتواجد في جميع القطاعات والشرائح الاجتماعية في المدن والأرياف. مجتمع مدني يريد أن يكون القوة الرئيسية في المساهمة في رسم ملامح مجتمع الغد ومعالجة شؤونه بنفسه بإشراكه في الانشغالات العامة والمسؤولية الجماعية في إدارة الشأن العام ومحاربة كل أشكال الفساد في الدولة وضد العصب التي تحاول الاستئثار بمقدرات الأمة. فبناء مجتمع مدني قوي من شأنه صيانة وحماية المجتمع الجزائري من كل أشكال الانحرافات والاختلالات، لأن وجود فعاليات المجتمع مدني ضعيف وصوري يؤدي بالضرورة إلى الممارسات التعسفية للهيئات الإدارية في الدولة وإلى الفساد وأشكاله من جهة، ويؤدي إلى الاستقالة الجماعية وإلى غياب المحاورين الاجتماعيين الممثلين لإرادة الجماهير من جهة أخرى. وهو ما يفسر الاحتقانات الاحتجاجات وتعطيل المصالح وتخريب المنشآت وقطع الطرقات كردود فعل مجتمعية بدل أن يكون الرافد الرئيسي الداعم لمسؤولية الدولة والشريك في التعبير عن احتياجاته. حيث يتعين على مؤسسات الدولة التحاور بشأنها وإيجاد الحلول الواقعية لها بدل الهروب إلى الأمام أو القمع الأعمى الذي يولد الاحتقان والثوران والعصيان .

إن انتهاج دمقرطة الحياة السياسية بمرتكزاتها الشرعية والقانونية في ظل الراهن الوطني والدولي تستلزم ثقافة وظيفية للدولة بمؤسسات قوية مستقرة لا تخضع لمزاج الأشخاص والعصب المتمكنة من مقدرات الدولة والمتصارعة من أجل الاستيلاء عليها كغنيمة يتعين اقتسام مواردها بين النافذين في مؤسساتها. بل يتعين على المؤسسات الثابتة والدائمة أن تقوم بمهامها الطبيعية في الدفاع عن الوطن وحماية المؤسسات والقيام بأدوار الأمن الداخلي والخارجي وحماية الحدود الوطنية والأمن والسكينة والاستقرار. فهذه المهام الدستورية هي التي تعطي قوة حقيقية للدولة الوطنية. في مثل هذه الظروف فقط، يمكن للتنافس والنضال من أجل المساهمة في التنمية والنمو أن يكون له معنى سواء بالنسبة لأعضاء المجتمع المدني أو للتنافس السياسي بين الأحزاب التي تظل غايتها النهائية تقديم مشاريع مجتمعية يتبناها المجتمع، ويصادق عليها ويراقب إنجازها في الميدان وليست مواعيد عرقوب التي خيبت الظن في الجميع.

إن النضال في الجزائر في هذه المرحلة الشائكة من تاريخنا مشوه من الأساس. فالحزب يؤسسه أشخاص أغلبهم غرق في متاهات ممارسة الحكم. فلكي تؤسس حزبا يتعين أن تكون رئيس حكومة أو وزيرا أول أو وزير سابقا وأن تطرد من الحكومة ولا يوجد في بلدنا من الوزراء من استقال من منصبه. بل جلهم أقيل أو استقال تحت الطلب. فأسس حزبا من أجل العودة إلى العرش المفقود ولن يعود أبدا إلا بطلب أيضا. فاللعبة مغلقة منذ البداية. ولهذا فالمجتمع السياسي القائم سلطة ومعارضة يحتاج هو بدوره إلى إصلاح سياسي عميق حتى يكون للمجتمع المدني دور حقيقي في حسم المعركة بين النظراء في عالم السياسة. وهذا بطريقة سلسة باعتبار تجارب المجتمع السابقة في الأحادية الحزبية والتعددية الشكلية التي لم تمارس أبدا التداول على السلطة وإنما تمارس نظام الولاء للأشخاص الذي أصبح عندنا قاعدة بدل أن يكون استثناء.

في المقابل يمكن أن يمثل استخدام الكفاءة العلمية والممارسة الفعلية للمسؤولية كمعبر من أجل الترقية والإقصاء حلا سحريا للمعارضين أو الطامحين للمشاركة في بناء المجتمع الحي الديناميكي الذي يطمح إلى حياة أفضل بفضل ما يتوفر عليه من إمكانات. فالمشكلة في جزائر اليوم ليس في وجود الثروة في حد ذاتها ولكن في التقسيم العادل لها بمشاركة قواه الاجتماعية مجتمعة بدل العصب الظاهرة والخفية التي تنهش أموال الأمة باسم الأزمة وتقلص الموارد والمداخيل من أجل الاستمرار في السلطة ومزاياها.

ولهذا فالغشاوة التي تتخفي وراءها السلطة لم تعد مقنعة لاستمرار الوضع على ما هو عليه والتغيير في هرم السلطة وفي الأساليب المعتمدة لحد الآن أصبحت عبئا على السلطة في حد ذاتها والتغيير أمر طبيعي لا مفر منه من أجل أمن واستقرار الوطن ورقيه وازدهاره.

راهن المجتمع المدني الجزائري :

جرت العادة أن تتولى الدراسات الاجتماعية ظواهر اجتماعية على منوال معين بتفكيك عناصرها إلى جزئيات ممثلة في مؤشرات وإشارات. ثم تعيد تركيبها في تصور جديد يعطيها معنى آخر في إطار منظومة جديدة للقيم. وهو ما يتعين القيام به لإعطاء دلالات للمبنى والمعنى. من هذا المنظور ستكون محاولة فهم وتفسير صيرورة المجتمع المدني الجزائري في راهنه حيث أن التنظيمات الراهنة التي نعتبرها أساسية في المجتمع الجزائري مثل منظمة الاتحاد العام للعمال الجزائريين تعلن على لسان أمينها العام بأنها ملتزمة بكل القرارات الصادرة عن الثلاثية. الثلاثية التي تتكون من منظمة أرباب العمل العموميين والخواص بقيادة علي حداد المساند للقيادة التنفيذية الراهنة من جهة، والاتحاد العام للعمال الجزائريين بقيادة سيدي السعيد الأمين العام، العضو الفاعل بدوره في اللجان التنسيقية المساندة لرئيس الجمهورية من جهة أخرى والهيئة التنفيذية باعتبارها وسيط التفاوض وضامن تنفيذه.

والشأن نفسه ينطبق على الاتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين وأمينه العام العضو القيادي في حزب جبهة التحرير الوطني وحظى فيما سبق بعضوية المكتب السياسي. وكذا أغلب أعضائه فهم أعضاء في مختلف قيادات الحزب ومجالسه المنتخبة على غرار الطاهر جارف من ولاية سطيف. ولا يختلف الأمر كثيرا في باقي ولايات الوطن للمنظمات الأخرى كمنظمة النساء ذات العضوية في التجمع الوطني الديمقراطي وباقي أعضائها يتوزعن عن أحزاب التحالف الحاكم. ولا تبتعد منظمات الشباب عن هذه الخريطة السياسية المرتبطة أساسا بالتحالف القائم على الموالاة، في مقابل معارضة يتشكل أغلبها من رؤساء حكومات سابقين أبعدوا من مناصبهم لسبب أو لآخر يعملون فرادى أحيانا ويجمعون من حين لآخر مطالبين بالتغيير الديمقراطي.

أما باقي تنظيمات المجتمع المدني الأخرى ذات الطابع المحلي أو التقني فنشاطها يتعلق بمنافع خاصة وحالات اجتماعية متنافرة، كجماعات خيرية وجماعات الزوايا

وجماعات ذات مطالب اجتماعية. أما الجماعات التي تنشط في المجال الثقافي فلا نجد لها أثرا إلا في مناسبات احتفالية استعراضية أكثر منه نشاط له ديمومته وفاعليته اللهم إلا بعض التنظيمات الطلابية التي تنشط لتحسين الخدمات الاجتماعية في السكن والنقل والإطعام وقلما يتعلق الأمر بتحسين مستوى الدراسة بعيدا عن القضايا الوطنية الكبرى المطروحة على الساحة الوطنية خلافا لما كان عليه الحال في عهد الرئيس الراحل هواري بومدين أين شارك الطلاب في العمليات التطوعية لصالح الفلاحين والتنمية الريفية وفي مناقشة وإثراء مشروع الميثاق الوطني باعتباره المرجع الإيديولوجي والمشروع الوطني الموجه للعمل المؤسساتي لمواصلة بناء مؤسسات دولة قوية ديمقراطية في إطار المبادئ الإسلامية.

إن بناء مجتمع مدني قوي وفاعل لا يمكن إلا أن يكون في دولة قوية بمؤسساتها وبرامجها ومخططاتها. حيث يكون المجتمع المدني عنصرا فعالا فيها مؤيدا ومناصرا ومرافقا لتنفيذ المخططات والبرامج ومراقبا بامتياز للعمل الحكومي طبقا للقوانين المصادق عليها من قبل برلمان انتخبه بطريقة ديمقراطية ويستطيع معاقبته بعد ذلك عن طريق الانتخابات. ومجالس شعبية بلدية وولائية تشرك المواطن في ترقية وتطوير ظروف حياته اليومية بصفته مواطنا واعيا ومسؤولا. ماعدا ذلك فإن هذا المجتمع المدني سيظل ديكورا شكليا نتباهى به في الندوات والصالونات لا يجدي نفعا أبدا.

إن المواطن الذي نتكلم عنه ليس مواطنا افتراضيا في جمهورية مثالية بل المواطن الذي قام بثورة التحرير وطرد المستعمر ويريد العيش الكريم في ظل عدالة اجتماعية ويريد المدرسة (وأعني بالمدرسة كل أشكال وأنماط التعليم والتكوين بكل مراحله من الروضة إلى أعلى شهادة في الجامعة مرورا بالتكوين المهني والتمهين والتدريب على اكتساب المهارات الأخرى) التي تعلم ابنه قيم مجتمعه ومبادئ ثورته وتعلمه القراءة والكتابة لفهم قيم مجتمعه وليس التنصل منها بالتوازي مع تفتح ذهنه على روح العصر وتكنولوجياته أي ترسيخ قيم الشخصية الوطنية في صورتها الحضارية لدى الجزائريين جيلا بعد جيل.

إن المجتمع المدني المشوه التابع الذي ليس له موارد خاصة ويعتمد فقط على المعونة والمساعدة يتحول تدريجيا إلى بوق للسلطة بيد انتهازيين أو مغلوبين على أمرهم لا يستطيعون لا توعية ولا تجنيد غيرهم حول القضايا المصيرية التي تهم الأمة. كما أنهم سيشكلون لاحقا عناصر وشاية وهدم أو عمالة لمن يدفع أكثر من الداخل أو الخارج. لذا فإن بناء المواطن وترقية روح المواطنة التي تكون هي الدرع الواقي للوطن. ولن يتأتى ذلك

إلا من خلال إيجاد علاقة جدلية بين إصلاح الجهاز البيروقراطي والقضاء والجيش وحسن التعليم وتطوير الجهاز الإنتاجي لتحقيق فوائض والزيادة في وتيرة النمو الذي يترتب عنه نماء حقيقي توزع منافعه بطرق شرعية عبر كامل التراب الوطني ولكل الشرائح. وهو ما يستجيب لأهداف بيان أول نوفمبر 1954 الذي يؤكد على الطابع الجمهوري والديمقراطي الاجتماعي للدولة المستهدف بناؤها بعد الاستقلال كهدف أسمى مشترك بين كل الجزائريين.

إن وضع أسس دولة عصرية تشمل جميع الجزائريين تتطلب العودة إلى منطق جمع الجزائريين حول القاسم المشترك بينهم لبناء نظام حكم صالح للحاضر والمستقبل انطلاقا من تحديد واجبات نظام الحكم ككل أي البرنامج الاجتماعي العام من جهة، ومعالجة سلبيات الوضع الحالي بشكل نقدي لتلافي مساوئ التطورات السابقة التي ساهم الجميع في بنائها ممن ساهموا في الحكم أو من سكتوا عن نقده من جهة أخرى. فهذا النظام وصل إلى مداه وأصبحت فعاليته ضعيفة حتى وإن استمر في الحكم ما دام لا يستجيب لطموحات القوى الاجتماعية الأساسية في المجتمع.

الهوامش :

1 : INTRODUCTION A LA SOCIETE CIVILE ET AUX ONG, PP 1-2, J. ZUFFEREY, ISE, université de Genève, MARS 2011.

2 : **Gautier** Pirotte, « La notion de société civile dans les politiques et pratiques du développement », *Revue de la régulation* [En ligne], 7, 1er semestre / Printemps 2010, mis en ligne le 03 juin 2010, consulté le 08 avril 2016.
http://regulation.revues.org/7787

3 : **Gérard** PERROULAZ, « Le rôle des ONG dans la politique de développement : forces et limites, légitimité et contrôle », *Annuaire suisse de politique de développement*, Vol. 23, n°2 | 2004.
http://aspd.revues.org/446
Mis en ligne le 08 mars 2010, consulté le 11 avril 2016.

4 : محفوظ قداش وجيلالي صاري، ترجمة أوذاينية خليل، الجزائر صمود ومقاومات، ص.ص 294-300، ديوان المطبوعات الجامعية، 2012.

5 : محاضرة لحاج مسعود أحمد، معهد التخطيط والاقتصاد التطبيقي سابقا (المعهد الوطني للتخطيط والإحصاء حاليا) – بن عكنون، 03 سبتمبر 1973.

6 : Mohammed Hassaine&Mokhtar Djazouli, le Doyen conte le mouloudia de l'époque coloniale, Dar El- Farouk, 2009.

7 : Mohammed Teguia, l'Algérie en guerre, PP 139 et s, OPU, 2ème édition, 2007.

8 : مركز دراسات الوحدة العربية – الأزمة الجزائرية، الخلفيات السياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية، عبد الحميد مهري، العدد 11، ص 180 وما يليها، 1999.

9 : عبد اللطيف بن آشنهو، تكون التخلف في الجزائر، ص 315، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، 1979.

10 : Abderrahmane BOUZIDA, le projet social Algérien « Genèse et évolution », PP 215 et s, OPU, 1991.

11 : أحمد موسى بدوي، "صناعة المستقبل، قراءة في تقارير مجلس الاستخبارات الوطنية الأمريكية"، المركز العربي للبحوث والدراسات، مقال في : - http://www.acrseg.org/39615
تم نشره في 23 نوفمبر 2015. شوهد في 11 أفريل 2016.

12 : نفس المرجع.